

شرح الورقات للجويني - المجلس الحادي عشر

محمد ابن طوق المري

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين. أما بعد فقول الأكثر هل هو اجماع؟ لا يعتبر احسنت ليس باجماع. ما معنى قبل العصر معناه ان يموت جميع من اجمعوا على الحكم. نعم. ثم بعد ذلك يبدأ - 00:00:00
يحتاج بقوله. احسنت. وهل هو شرط؟ لا يشترط. لا يشترط. احسنت. لا يشترط انقراض العصب هاي الاجماع للسكت حجة. نعم.
احسن. صحابي انتشر قوله ولم ينكر. هل يدخلوا هذا في قول الصحابي الذي هو محل نزاع في الاحتجاج به - 00:00:30
لا يدخل. لا يدخل احسنت. هذا اجماع سكتي. احسنت بارك الله فيكم. ثم قال رحمة الله الواحد هو الذي يوجب العمل. الواحد ما لم يتواتر. سبق في المجلس الماظي ان المتواتر ما يرويه جماعة - 00:01:00

يستحيل في العادة توافقهم على الكذب عن مثلكم الى ان ينتهي الى المخبر عنه. ويكون مدركه الحس رؤية او سمع فما لم يتواتر هو الواحد. وهو يوجب العمل الواحد يجب العمل به يدلني ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا - 00:01:20

مفهومه انه ان كان عدلا لزم العمل به حالا من غير تثبت ولا تبين وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الواحد الى النواحي بتبيغ الاحكام. وتقوم بهم الحجة - 00:01:50

كان بعث معاذا رضي الله عنه وكما بعث بعث رسلا الى الملوك. وهو اجماع من الصحابة في وقائع لا تنحصر. كرجوع اهل قباء الى خبر واحد لما اخبرهم بتحويل القبلة - 00:02:10

آ في في حديث ابن عمر رضي الله عنهم انه قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم ات فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن. وقد امر ان يستقبلوا الكعبة فاستقبلوها. فوكان الهجوم الى الشام فاستداروا الى - 00:02:30
الصحابه تحولوا الى الكعبه بخبر واحد عملوا به. فخبروا الواحد حجه في العقائد والاحكام. قال رحمة الله ولا يجيء العلم. لا موجب العلم. خبر الواحد يفيد الظن لا العلم. وجهه انك لو سألت عن اعدل - 00:02:50

خبر احد يجوز في حقه الغلط والسهوا؟ فانك ستقول نعم. فمعنى ما هذا؟ انك لا تقطع بصحة الخبر. خبر الواحد يفيد رجحان صحة الخبر خبر الواحد يفيد رجحان صحة الخبر. وقد يفيد العلم بالقرائن. مثال ما - 00:03:20

العلم من قرائن الحديث الذي نقله الائمه المتفق على عدالتهم. او تلقته بالقبول يعني وهو مروي في الصحيحين ولم ينتقده احد من انتقد بعض الاحاديث التي في الصحيحين من الحفاظ او وقع الاجماع على مقتضاها فخبر الواحد الاصل انه يفيد من وقد يفيد العلم بالقرائن لكن - 00:03:50

يجب العمل به كونه يفيد الظن ليس معناه انه لا يجب العمل به بل يجب العمل به. قال وينقسم الى مرسل ومسند. هذا باعتبار آ اتصال السند وانقطاعه. ينقسم الى مرسل ومسند. قال رحمة الله في المسند - 00:04:20

ما اتصل اسناده والمرسل ما لم يحصل اسناده. المرسل على المشهور عند محدثين ما رفعه التابعين. لكن المرسل عند الاصوليين ما لم يحصل اسناده. فيشمل جميع انواع الانقطاع فان كان من مراضيل غير الصحابة فليس بحجة. مراسم - 00:04:40

الصحابه محمولة عن الاتصال. فهي حجه ومعنى مرسل الصحابي ما اخبر به الصحابي من قول النبي من قول النبي صلى الله عليه وسلم او فعل ولم يسمع ذلك القول او لم يشاهد ذلك الفعل. اخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا او ان - 00:05:10
النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا لكنه لم يسمع القول منه. ولم يرى الفعل منه. فهذا مرسل صحابي ومحمول على اتصال. مثاله

قول عائشة رضي الله عنها كان اول ما بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:05:30

الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح. عائشة رضي الله عنها حصلت هذا الخبر الذي أخبرت عنه لم تكن ولدت لكنه محمول على الاتصال - 00:05:50

انها ستكون سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم مثلا او من صاحبها كابيها. وينطرون سمعته من تابعي. فمراسيل الصحابة اباء محمودة على الاتصال. واما مرسل غير الصحابي فهذا الذي ذكره هنا. قال فان كان من مراسيد غير الصحابة فليس بحجة - 00:06:10

ليس بحجة عند الشافعية. وهو مذهب جمهور المحدثين. لماذا؟ للجهل بالساقط ورده جماهر النقاد بالجهل بالساقط في الاسناد. لكن جمهور الاصوليين عن الاحتجاج به. المقرر في اصول الحنفية والمالكية والحنابلة. ان المرسل حجة - 00:06:30

وذلك لأن التابعية الثقة لا يستحل ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا سمعه من ثقة فهو لا يرسل الا حيث يجزم بعدلة الراوي. قال المصنف رحمة الله بعد ان قرر عدم الاحتجاج - 00:07:00

الا مراسيل سعيد ابن المسيب فانا فتشت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابيه الذي لم يذكر هو صهره في الغالب ابو زوجته ابو هريرة رضي الله عنه - 00:07:20

والمفتش لها هو الامام الشافعي رحمة الله. كما ذكره الجويني في كتابه البرهان قال رحمة الله والعنعة العنعة روایة الحديث بلفظ عن العنعة هي روایة الحديث بلفظ عن قال والانعام - 00:07:40

تدخل على اسانيد واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يقول حدثني واحبني قول ذلك العنعة محمودة اتصال بشرطين اذا روی الحديث هكذا بلفظ عن فلان عن فلان دون تصريح تحديث - 00:08:00

اوسم ما يقول سمعت فلانا او حدثني فلانا بل يقول عن فلان. هل هذا يحمل على اتصال؟ الجواب نعم يحمل على قال بشرطين الاول الا يكون المعنعن مدلسا. الاول الا يكون المعنعن مدلسا - 00:08:20

فان كان مدمسا فلابد من التصريح بالتحديث. الشرط الثاني اجتماع الراوي بمن روی عنه ولو مرة. وهو الذي عليه ائمة الحديث. انه يشترط لقاء الراوي من روی عنه لابد من ان يجتمع وقال امام مسلم تكفي المعاصرة يعني لا يشترط ثبوت - 00:08:40

اللقاء والاجتماع بل تكفي المعاصرة يكفي ان يكون الراوي ومن روی عنه في اصل واحد ولو لم ينقل لقاوهما واجتماعهما الشوط الاول متفق عليه. الا يكون المعنعن مدلسا. ان كان مدلسا لم اتصال. والشرط الثاني محل خلاف - 00:09:10

على انه يشترط اجتماعهما. قال رحمة الله واذا قرأ الشيخ هذا السمع من الشيخ. واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يقول حدثني او واحبني واذا قرأ هو هو قرأ على الشيخ الراوي قرأ على الشيخ وهذا وهذا يسمى العرض - 00:09:30

فيقول واحبني ولا يقول حدثني ونافق بينهما في اللغة يومئذ تحدث اخبارها لا فرق بين التحديد والاخبار في اللغة. لكن هل يسوء في العرض في قراءة الطالب على الشيخ؟ ان يقول - 00:09:50

اه ان يقول حدثني المصنف يقول ان الطالب يقول واحبني ولا يقول حدثني. الراوي يقول واحبني ولا حدثني. لماذا؟ لأن الشيخ لم يحدث. وقيل بل يجوز ان يقول حدثني. من قرأ على الشيخ - 00:10:10

كما يجوز ان يقول واحبني كذلك يجوز ان يقول حدثني. وهذا قول مالك والبخاري وعليه عرف اهل الحديث وعليه عرف اهل الحديث. لأن القصد الاعلام بالرواية عن الشيخ. ومحل هذا الخلاف عند الاطلاق - 00:10:30

اما اذا قال حدثني قراءة عليه فلا خلاف في جواز ذلك. لو قال حدثني قراءة عليه فلا خلاف في في الجواز لكن لو قال حدثني هكذا بالاطلاق بدون بدون ان يقيده بقوله قراءة عليه فهذا محل الخلاف - 00:10:50

مقررة انه لا يقول حدثني ومالك والبخاري على انه لا حدثني واحبني فيقول حدثني كما يقول واحبني. واذا جازه الشيخ من غير قراءة. يعني من من غير قراءة من الشيخ علي وهو السمع ومن غير قراءة منه من الراوي على الشيخ وهذا العرض فاذا اجازه الشيخ 00:11:10 -

يريد ان يسمع هو من الشيخ ومن غير ان يكون هو طرأ على الشيخ فيقول اجازني واحبني اجازة. قال له اجزت لك ان تروي عنك كتاب كذا. فيقول اجازني او احبني اجازة - 00:11:40

قال رحمة الله وما القياس فهو رد الفرع الى الاصل في الحكم. القياس حجة اي تثبت كتبه احكام. وهو رابع الدلة المتفق عليها. الكتاب والسنن والاجماع والقياس واول من احدث القول بنفي القياس النظار من ائمة المعتزلة كما ذكره الحافظ ابن عبد البر ثم -

00:12:00

فقال به الظاهرية ومن اصلاح الدلة في اثبات القياس ما في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه فقال يا رسول الله ولدي غلام اسود. قال هل لك من ابل؟ قال نعم. قال فما الوانها؟ قال حمر. قال هل فيها من اوراق -

00:12:30

الاوراق الذي فيه سواد وبياض. قال نعم. قال فاني ذلك؟ قال انه نزعه عرق. قال فعل ابنك هذا نزعه اهو عرق. الجامع هنا هو التأثر بالاصول. هو نزع العرق. والقياس حمل معلوم على معلوم في - 00:12:50

اكملي جامع بينهما وحمل معلوم في حكم لجمع بينهما. كحمل النبيذ على الخمر في امتی بجامع الاسكان في كل منهما. وقد عرفه المؤلف فقال واما القياس فهو رد فرع الى الاصل في - 00:13:10

حكم معنى رد الفرع الاصل في الحكم ان يجعل الفرع مساويا للاصل في الحكم. كالمثال السابق جعلت النبي مساويا للخمر في الحكم الذي هو الحرج. وكذلك في قياس الارز على البر في جريان الربا. بجامع الاقتياf - 00:13:30

قال مثلا ردت الفرع الى الاصل في الحكم يعني جعلت الفرع وهو الارز ساويا للاصل وهو البر في الحكم وهو جريان الربا. قال رد الفرع الى الاصل في الحكم بعلة تجمعهما - 00:13:50

وهذه الاربعة التي ذكرها هي اركان القياس. الفرع والاصل والحكم والجامع قال رحمة الله وهو اي القياس ينقسم الى ثلاثة اقسام. قال ذكرها قال قياس العلة وقياس دلالة وقياس الشبه. قال فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم - 00:14:10

اظهر وا بين ما جمع فيه بين الفرع والاصل بالعلة نفسها. ما جمع فيه بين الفرع والاصل بالعلة نفسها كالمثالين في سابقين في قياس النبيذ على الخمر في الحرج بجامع الاسكار. هنا جمعت بين الفرع والاصل بالعلم في نفسها وهي الاسكار - 00:14:40

قياس الارز على البر في جريان الربا بجامع الاقتياf وادخار مثلا. هنا جمعت بين الفرع والاصل بين الخزي والبر بالعلة نفسها وهي الاختيار والادخار. قال مقياس الدلالة هو الاستدلال باحد النظيرين على - 00:15:00

الآخر وهو ان تكون الائمة دالة على الحكم. ولا تكون موجبة للحكم. وبعبارة اوضح ما جمع فيه بين الفرع والاصل بدليل العلم ما جمع فيه بين الفرع والاصل بدليل العلة. كقياس النبيذ الخمر - 00:15:20

اه في الحرج بجامع الرائحة الكريهة والشدة التي تدل على الاسكار. الان الرایة الكريهة والشدة ليست هي العلة لكنها دليل على الاسكار فهي دليل على العلة هذا قياس الدلالة. ثم قال رحمة الله وقياس الشبه هو الفرع المتعدد بين اصلين. قياس - 00:15:40
الشبه ان يتعدد الفرق بين اصلين فيلحق باكثرهما شبهها. مثلا العبد المملوك الى قتل هل فيه الديمة؟ لشبهه بالحر؟ ويصبح فيه الحر في انه يثاب ويعاقب او فيه القيمة بشبهه بالمال - 00:16:10

هو يشبه المعنى في انه يباع ويوجه لهذا يسمى قياس الشبه. يعني تبدأ الفرق بين اصلين فيلحق باكثرهما شبه مثلا الاوصوات البشرية هذه التي تدخل في الحاسب وتعدل اه تنتج اصوات تشبه المعازف. هذه الاوصوات هل نلحقها بصوت ادمي؟ او بصوت -

00:16:40

المعازف ترددت بين هذين الاصلين وهي اكثر شبهها بصوت المعازف ستحقق به وتأخذ حكمه وحكم صوت المعازف الحرج. ثم قالوا من شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل بان يكون وصف بان يكون الجامع وصفا مناسبا لكل من الفرع والاصل. كالاستفكار -

00:17:10

مناسب لتحريم النبيذ. قياسا على الخمر. وما يذكره الاصوليون انه يشترط في الفرع وجود الجامع. فلو قال قائل يجري الربا في

التفاح قياسا على البر. بجامع الاقتنيات والادخار. هذا القياس غير صحيح. لأن الجامعة - 00:17:40

وهو الاقتنيات والادخار غير موجود في الفرع غير موجود في التفاح. وهذا يسمى القياسا مع الفارق. هذا القياس الذي يخلو فيه فرع من الجامع يسمى القياس مع الفارق ويمكن ان يفسر قول المؤلف بهذا ومن شرط الفرع ان يكون مناسبا للابل - 00:18:10
يشترط ان يكون يشتطط في الفرع ان يكون الجامع موجودا فيه. قد يفسر بهذا ومن شرط اصلي ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين 00:18:30
الخصمين اي بين المتناقضين. المتناظران في مسألة فيها قياس يشترط - 00:18:30

في الاصل ان يكون ثابتا بدليل يتفقان عليه. فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت الحكم بدليل يقول به القائل لماذا يشترط ان يكون حكم الاصل متفقا عليه بين خصمين لانه اذا كان الخصم لا يقول به فسيمنع الحكم فيحتاج المستدل الى اثباته فيكون - 00:18:50
انتقالا من مسألة الى مسألة اخرى فينتشر الكلام ويفوت المقصود. مثل ان يقول الحنبلي الحصاة التي رمي بها الجمار حصاة مستعملة فلا يصح الرمي بها كالماء المستعمل في طهارة واجبة. فيقول المالكي انا لا اسلم اصلا حكم الاصل وهو ان الماء المستعمل - 00:19:20

لا يحصل به تطهير بل يحصل به التطهير عندي او مثلا يقول الحنبلي جلد الميتة نجس فلا يكفر بالدماغ كجلد الكلب. فيقول الحنفي انا لا اسلم حكم الاصل جد الكلب عندي يظفر بالدماغ. قال رحمة الله ومن شرط العلة ان - 00:19:50
تضطرد في معلوماتها. ومعنى الاضطراب انه كلما وجدت العلة وجد الحكم. مثلا كلما وجد الاسكار وجد تحريم كلما وجد الاقتنيات والادخار آآ جرى الربا قال تنتقض لفظا ولا معنى. فلا تنتقد الانتقام والنقد هو وجود الوصف دون الحكم - 00:20:20
اذا وجد الوصف دون الحكم فهذا هو النقب. وانا هذا الذي ذكره فالنقض الذي هو الوصف دون الحكم قادر في العلة. وهذا مذهب الشافعية. والجمهور على انه لا يلزم ان يكون قادحا - 00:20:50

وجود الوصف دون الحكم قد يكون لوجود مانع او لفقد شرط. خذ مثاله. القتل عند العداون علة بوجوب القصاص. لكن ينتقد ذلك عند جمهور العلماء بقتل الوالد ايه ده! لأن الوالد لا يقتل بولده عند الجمهور. فهل هذا يقدر في العلة؟ يعني وجد عندها - 00:21:10
قتل عمد عداون. ولم يوجد عندها القصاص. عند الجمهور هذا تخصيص للعلة ليس قدحاء. خلافا لما قرره المؤلف. المؤلف يقرر ان وجود الحكم قادر. فيفسد القياس. فهنا وجدوا واسكروا هذا الحكم وجد القتل العمد العداون - 00:21:40

لم يوجد الحكم وهو القصاص في قتل الوالد ويده. لكن الجمهور يقولون هذا ليس قادر. هذا تخصيص. هنا تختلف الحكم وقد يتختلف الحكم لفقد شرط. مثلا الزنا علة للرجل. وشرطه الاحسان - 00:22:10

طيب لو زنا غير محصن هل يرجم؟ الجواب لا يرجى. طيب هل يقال هذا نقل العلة؟ الجمهور يقولون لا وتختلف الحكم آآ بسبب تخلف شرط. لانه فقد الشرط قال في المراقي في قوادح القياس منها وجود الوصف دون الحكم منها وجود الوصف - 00:22:30
دون الحكم سماه بالنقض طعنة العلم. والاكثر من عندهم لا يقدحون. بل هو تخصيص وهذا مصححة. الجمهور على انه لا قد حاء بالنقض القدر اه النقب ليس بقادح. لكن اذا كان تخلف الحكم لغير ذلك. لغير - 00:23:00
في مانع او فقد شرط فانه لا يصح التعلييل به. كما لو قيل تجب الزكاة في المواشي قياسا على بجامع دفع حاجة الفقير فيقال هنا ان التعلييل بدفع حاجة الفقير قد تخلف الحكم - 00:23:30

عن هذه الآئمة في الجوائز هي تصلاح اذا في حاجة الفقير ومع هذا لا زكاة فيه. فهذه العلة لماذا؟ لانه وجدت العلة وهي دفع حاجة الفقير ولم يوجد الحكم اسلوب الزكاة التخلف لغير وجود مانع او فقد شرط. فهنا يكون اه - 00:23:50

قال ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة في النفي والاثبات. يعني يدور معها وجوده وعدمه. اذا وجدت وجد الحكم اذا انتفت انتفأ. يعني اذا وجد السفر وجد جواز القصر. اذا انتفت السفر انتفت جواز القاصر. اذا وجد الاسكار - 00:24:20

ووجد التحرير اذا انتفت الاسكار انتفت التحرير. اذا وجد الاقتنيات والادخار جرى الربا انتفت الربا قالوا العلة هي الجالية للحكم. الشرع جعل العلة جارية للحكم. فالاسكار هو علة في الحكم بالتحريم. العلة هنا هي تجارية الحكم. الشرع جعلها جارية للحكم - 00:24:40
والحكم هو المجلوب للعلة. اي ان الحكم ناتج عن علة مترب على العلة. فتحريم النبيب ناتج على وجود العلة فيه وهي الاسكار.

جريان الربا ناتج مترتب على وجود العلة وهي لاقتنيات وادخار مثلا. هذا اخره والله تعالى اعلم - [00:25:10](#)
بارك الله فيكم سبحانك الله وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك - [00:25:40](#)